الأمم المتحدة A/71/PV.85

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٨٥

الخميس، ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر طومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٢ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/71/899)

(ب) **مشروع القرار** (A/71/L.71)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية تقرير الأمين العام المعمم في الوثيقة A/71/899 ”ومشروع قرار“ بعنوان ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، الصادر بوصفه الوثيقة A/71/L.71 “.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا ليعرض مشروع القرار A/71/L.71.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): على مدى العام الماضي، أُجبر شخص واحد على الأقل في كل ثانية على الفرار من جراء النزاع والعنف والكوارث. وأصبح لدينا اليوم ٦٥ مليون مشرد في جميع أنحاء العالم، وهو سجل مرتفع لعدد المشردين بالتأكيد. ومن بين هؤلاء ما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا واللاجئين من بلدي، جورجيا. وقد اقتلعوا من ديارهم في عدة موجات من التطهير العرقي من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، الواقعتين تحت الاحتلال الأجنبي في الوقت الراهن. وهم يعيشون في حالة تشرد طويل الأمد منذ أكثر ما يزيد على ٢٠ عاما. وعلى الرغم من اختلاف الوقت مع جورجيا — فإن الساعة تقارب منتصف الليل هناك، وإنهم يشاهدوننا عن كثب الآن.

وأود أن أتشاطر مع الجمعية رسالة تلقيتها من إحدى المشردات داخليا من أبخازيا، ألا وهي تامار البالغة من العمر ٢١ عاما، تصف فيها مشاعرها عن التشرد، وأعتقد أنها مشاعر متبادلة بين جميع المشردين. كتبت تامار ما يلي:

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

”إن لديّ بيتا لم تُعط لي الفرصة للعيش فيه ولا اكتشافه، وهو البيت الذي أحبه. ولديّ بيت أعيش فيه حاليا في بلدي، لكنه ليس سوى سقف فوق رأسي. وفي حين يمكن أن يكون للمرء بيت، فربما لا يكون ذلك البيت الذي يشعر فيه بالحرية والقبول. وليس لنا أمل سوى العودة إلى ديارنا، حتى وإن لم تعد موجودة الآن“.

وآخذ الكلمة اليوم لكي أخاطب الجمعية باسم حكومة بلدي، وباسم أولئك الذين شرّدوا قسرا مثل تامار لأعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/71/L.71 بعنوان ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“ تحت البند ٢٣ من جدول الأعمال المعنون ”لنزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“ وألتمس تأييد الأعضاء له.

وتسلّم المنظمة بالإجماع بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، بوصفها الإطار الدولي الرئيسي لحماية الأشخاص المشردين داخليا. ونود – عبر مشروع القرار هذا – إعادة تعزيز الدعم الدولي للتأكيد مجددا على حقوق السكان المشردين في جورجيا، الذين أعربت الغالبية العظمى من المستجيبين منهم – بنسبة ٨٨,٣ في المائة – للدراسة الاستقصائية للنوايا التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عن رغبتهم في العودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية. وبعبارة أخرى، فإننا ندعو إلى تطبيق المبادئ المعترف بها عالميا على وضع السكان المشردين في جورجيا.

ويستند مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة إلى ثلاثة مبادئ أساسية: كفالة حقوق المشردين، بما في ذلك الحق في العودة الآمنة والكريمة، فضلا عن حقوق الملكية، وعدم مقبولية إجراء التغييرات الديمغرافية القسرية، وضرورة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وعلاوة على ذلك، يشدد مشروع القرار على أهمية عقد مناقشات جنيف الدولية بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط والمبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ويدعو مشروع القرار جميع المشاركين إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق نتائج ملموسة. ولذلك السبب على وجه التحديد، يشكّل مشروع القرار والتقرير اللاحق للأمين العام نقاطا مرجعية في مناقشات جنيف الدولية، ويكمل كلاهما العمل الجاري فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية.

لقد تفاقم الوضع الأمني وحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من جراء إقامة الأسوار ونصب الأسلاك الشائكة في ما يسمى العلامات الحدودية، بالإضافة إلى أعمال الاختطاف والاحتجاز التعسفي والاستيلاء على الممتلكات وفرض القيود على حرية التنقل والإقامة وحق الحصول على التعليم بلغة الأم على أساس إثني. ويؤدي إغلاق نقاط الدخول والخروج عبر خط الاحتلال من قبل النظام المسيطر على منطقة أبخازيا إلى زيادة تقييد حرية تنقل السكان المحليين ووضع عوائق إضافية أمام عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم.

وفي ٩ نيسان/أبريل أُجرى ما يسمى استفتاء في منطقة تسخينفالي لإعادة تسمية ”جمهورية أوسيتيا الجنوبية – دولة ألانيا“ على غرار نموذج جمهورية شمال أوسيتيا – ألانيا، في الاتحاد الروسي. ويجسد ما يسمى معاهدات التكامل مع الاتحاد الروسي، ثم إنشاء مجموعة مشتركة للقوات المسلحة لاحقا، علاوة على دمج هيئات إنفاذ القانون والتحقيق، سياسة الأمر الواقع لضم مناطق جورجيا، ويشير إلى ضرورة الاستجابة الدولية الموحدة والملائمة على وجه السرعة.

وبالرغم من الدعوة المستمرة للوصول إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، إلا أن النظامين المسيطرين عليهما قد دأبا على منع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا من الوصول إليهما مرارا وتكرارا.

وردا على ذلك، أعرب مجلس حقوق الإنسان عن شعوره بالقلق البالغ إزاء الانتهاكات المستمرة والحالة الإنسانية في

المناطق المحتلة من جورجيا. واتخذ في ٢٤ آذار/مارس اتخذ القرار ٣٧/٣٤ الذي قدمته ٤٣ دولة. وفي ظل الغياب التام للضمانات الأساسية لرصد الحالة في الميدان، يدعو القرار إلى الوصول الفوري من جانب المفوضية وسائر آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية إلى الأراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه يعرب مشروع القرار عن الشعور بالقلق إزاء استمرار حرمان اللاجئين والمشردين داخليا من تلك المناطق من حقهم في العودة إلى ديارهم في أمان وكرامة.

وريثما تتحقق عودتهم، ستواصل حكومة جورجيا بذل كل ما في وسعها لتخفيف العبء وضمان توفر ظروف لائقة للسكان المشردين وفقا لاستراتيجيها الوطنية وخطة عملها ذات الصلة. واُعتمدت في نهاية عام ٢٠١٥ خطة العمل المتعلقة بسبل المعيشة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ووزارة شؤون اللاجئين عبر مشروعها الإسكاني المشترك. وتوفر الخطة فرصا للمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة وتمكنهم من الاستفادة من كامل إمكاناتهم عن طريق استقلالهم المالي عن الدولة وتمكنيهم من الاعتماد على أنفسهم. وفي موازاة ذلك، تسعى الحكومة إلى تنفيذ مشاريع الإسكان المستدام للسكان المشردين بواسطة بناء المساكن وشراء الشقق والمنازل الفردية، فضلا عن خصخصة الممتلكات.

وعلى الرغم من تلك الحواجز المصطنعة، فإننا نواصل أيضا الاستجابة لشواغل مواطنينا المقيمين في أبخازيا وتسخينفالي – أي الأبخاز والأوسيتيين – بوصفهم جزءا لا يتجزأ من تاريخنا ومستقبلنا المشتركين. ونحن على اعتقاد راسخ بأننا سنتمكن في يوم ما من العيش معا في سلام ورخاء، وأن نحقق لم شمل الأسر، ويتسنى فيه للسكان العودة إلى تربة وطنهم الأصلي.

وقد كان التعهد بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب بمثابة رسالة قوية للأطر التي أنشأها المجتمع الدولي مؤخرا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وبوصفه التزاما مشتركا، فإن من المهم حفز التقدم المحرز في تلبية احتياجات المشردين داخليا في جميع أنحاء العالم. وقد ساعد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في اسطنبول في عام ٢٠١٦، وخطة العمل من أجل الإنسانية، إلى جانب إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، على زيادة التركيز الدولي على ضرورة منع التشريد القسري والحد منه بواسطة معالجة أسبابه الجذرية. وبالمثل ساعدت الأولوية التي يوليها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، على زيادة التشجيع على بذل الجهود المتجددة للاستفادة من الزخم الذي تحقق خلال السنوات القليلة الماضية.

وعندما يُطرد شخص بصورة متعسفة من مأواه، فإننا نسمي ذلك جريمة، ولكن عندما يُشرَّد مئات الآلاف بل ملايين الأشخاص قسرا من ديارهم ولا يُسمح لهم بالعودة إليها، فإننا نسمي ذلك أزمة إنسانية. ويا للعجب! إذ يجب علينا تسمية ذلك بما لا يقل عن الـ ”جريمة الجماعية“ في واقع الأمر. ويجب الإقرار بحقوق المشردين وإعادة التأكيد عليها وحمايتها بغض النظر عن العمليات السياسية. وقد كان الأمين العام أيضا صريحا في ذلك الخصوص في ما ورد في الفقرة ٤٣ من تقريره A/71/899:

> ”فحق الفرد في العودة، بالنسبة للمشرد داخلياً، ينبع من حقه في حرية التنقل المنصوص عليه في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. لذا فمن الضروري الاعتراف بأن العودة مسألة إنسانية وحق من حقوق الإنسان ولا يمكن ربطها ربطاً مباشراً بالمسائل السياسية أو بإبرام اتفاقات سلام. بل يجب معالجتها بغض النظر عن أي تسوية للنزاع الأساسي“.

وليس لأحد أن ينازع هذه القضية الإنسانية. ويجب على جميع الدول الأعضاء المعنية بالكارثة الإنسانية الراهنة في العالم التحلي بالمسؤولية لدى اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة عند

طرحها أمام الجمعية العامة. وعليه، أحث الدول الأعضاء مرة أخرى على أن تصوت تأييدا لمشروع القرار A/71/L.71 بغية الاعتراف بحقوق السكان المشردين في أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا.

ويُعدُّ تصويت الأعضاء بدافع من الوعي والتأييد المستمر لمشروع القرار هذا تصويتا لدعم مبادئ الإنسانية والقانون الدولي اللذين نتشاطرهما جميعا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – غوام ودولها الأعضاء: جورجيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا وبلدي، أوكرانيا.

لقد تضرر ملايين الأشخاص المقيمين في مجموعة غوام من النزاعات المسلحة التي عطلت حياتهم وجعلتهم بحاجة إلى الحماية والمساعدة والدعم. ويشكّل الطابع الطويل الأمد للنزاعات في منطقة غوام أحد أخطر التحديات التي تواجه دولنا. وفي حين يعتبر تشريد الأشخاص في بعض البلدان أزمة مستمرة، إلا أنه أصبح في منطقة غوام مسألة أجيال ممتدة بالفعل، وباتت بحاجة إلى معالجتها بصرف النظر عن التسوية السياسية للنزاعات.

إن ضمان العودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا واللاجئين في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا (غوام)، بوصفه الوسيلة الرئيسية لتحقيق حلول دائمة للأشخاص المشردين قسرا، هو هدف رئيسي لبلداننا. إننا نعتقد أن المسائل السياسية لا يمكن استخدامها لمنع أو وضع شروط لممارسة الحق في العودة إلى المواطن الأصلية، وكذلك التمتع بحقوق الملكية.

لقد أعاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٦، وإعلان نيويورك الذي اعتمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ تأكيد التزاماتنا المشتركة بعدم عدم ترك أي أحد خلف الركب، مع احترام القواعد التي تصون الإنسانية.

ويتناول مشروع القرار A/71/L.71 محنة مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين قسرا من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا نتيجة للنزاع وموجات التشرد العديدة في أوائل تسعينات القرن الماضي وفي عام ٢٠٠٨. ولا يزيد الطابع الطويل الأمد للنزاعات عدد أولئك الذين طردوا من ديارهم فحسب، بل ويضيف إلى معاناتهم. ويركز نص مشروع القرار، بوصفه مشروع قرار إنساني، حصرا على الجوانب الإنسانية للتشرد ويدعو إلى احترام الحق في العودة وحقوق الملكية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة في جورجيا. وجدير بالذكر، أن الأغلبية الساحقة من الجورجيين المشردين داخليا ترغب في العودة إلى ديارها، على النحو المبين في الدراسة الاستقصائية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠١٥، التي عبر فيها ٨٨,٣ في المائة ممن شملهم الاستبيان عن استعدادهم للعودة إلى ديارهم طوعا في أمان وبكرامة.

إننا نعتقد أن الجمعية العامة هي الأقدر على توجيه رسالة قوية إلى الأشخاص المتأثرين وكذلك إلى المشاركين في مباحثات جنيف الدولية – وهي منبر هام لمناقشة وتيسير عملية العودة. ويؤسفنا أنه، منذ اتخاذ القرار ٢٩٠/٧٠ خلال الدورة السبعين، لم تنفذ أي من أحكامه، كما أكد تقرير الأمين العام A/71/899.

ونحن ندين جميع الإجراءات المتخذة ضد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فيما يتعلق بالمشردين داخليا واللاجئين، في انتهاك للالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي. ويساورنا قلق بالغ، في هذا السياق، إزاء التطورات الأخيرة في الأراضي المحتلة في جورجيا، بما في ذلك تنظيم ما يسمى بالاستفتاء في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، في منطقة تسخينفالي لتغيير اسم جمهورية أوسيتيا الجنوبية، إلى دولة آلانيا، وكذلك الإغلاق المنهجي لنقاط التفتيش على طول خط الاحتلال في منطقة أبخازيا لفرض مزيد من القيود الشديدة على حرية تنقل السكان المحليين. فهذه التطورات تضع عوائق إضافية أمام عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم.

وتكتسي إمكانية وصول الجهات الإنسانية الفاعلة وهيئات رصد حقوق الإنسان إلى هذه الأقاليم دون عوائق أهمية قصوى، في ظل الغياب الكامل للضمانات الأساسية لرصد الحالة في المناطق المحتلة. ونشير، في هذا السياق، إلى اعتماد مجلس حقوق الإنسان لأول مرة، خلال انعقاده في آذار/مارس ٢٠١٧، لقرار بشأن التعاون مع جورجيا، يعرب فيه المجلس عن قلقه البالغ إزاء حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في المناطق المحتلة من جورجيا – أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، ويدعو إلى الوصول الفوري لمفوضية الأمم المتحدة وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان إلى الأراضي المحتلة، كما يعرب كذلك عن قلقه لأن الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من هذه المناطق غير قادرين على ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم في أمان وبكرامة.

وتعيد مجموعة الدول الأعضاء في مجموعة غوام تأكيد دعمها الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وفي الختام، فإننا نرى أن تأييد مشروع القرار A/71/L.71 بادرة تضامن مع جميع الأشخاص المشردين قسرا في جميع أنحاء العالم، فضلا عن أنه تأكيد على التزام المجتمع الدولي بالحق الأساسي في العودة والحق في الملكية والحصول على المساعدات الإنسانية. ولذلك، كما حدث في السنوات السابقة، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار ونشجع الآخرين على مشاركتنا في دعم هذه القضية النبيلة.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول البلطيق ودول الشمال الأوروبي: إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، والنرويج وبلدي ليتوانيا. وتؤيد أيرلندا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية هذا البيان.

مع وصول عدد اللاجئين والمشردين على الصعيد العالمي إلى عشرات الملايين، بمن فيهم مئات الآلاف في جورجيا، فإن الحاجة الملحة إلى معالجة احتياجات ومحنة المتضررين أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وقد ألقى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين، اللذين عقدا في عام ٢٠١٦ الضوء مرة أخرى على الآثار المعوقة للنزاعات التي طال أمدها واستمرار التشريد على الأشخاص والمجتمعات المحلية المتأثرة، مع تداعيات خطيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى تجديد الجهود الرامية إلى منع التشرد الداخلي ومعالجة أسبابه الجذرية ودعم المجتمعات المحلية المتضررة.

إن مشروع القرار A/71/L.71 يلزمنا جميعا بمواصلة العمل من أجل حماية ومساعدة أولئك الذين شردوا قسرا من المنطقتين الجورجيتين أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية.

ولا يزال القلق يساورنا إزاء حالة حقوق الإنسان على الأرض. ولا تزال القيود الجديدة المفروضة على حرية الحركة والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم باللغة الأصلية من جانب سلطات الأمر الواقع، مدعاة للقلق المستمر. وللأسف، لم يتح لأي آلية من آليات رصد حقوق الإنسان الدولية الوصول لتقييم الحالة في تلك المناطق. إننا نشاطر الأمين العام دعوته سلطات الأمر الواقع التي تسيطر على أراضي المناطق الجورجية في أبخازيا وتسخينفالي لضمان وصول وعمل المنظمات الدولية العاملة في مجال المسائل الإنسانية وحماية حقوق الإنسان دون معوقات.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

ونظل نشعر بقلق بالغ من قرار سلطات الأمر الواقع في منطقتي تسخينفالي وأبخازيا الجورجيتين إجراء ما يسمى بالانتخابات في وقت سابق من هذا العام. وأود أن أذكر أننا لا نعترف بالإطار الدستوري والقانوني الذي جرت فيه هذه الانتخابات غير المشروعة. ولا نعترف بما يسمى الاستفتاء بشأن تعديل اسم منطقة تسخينفالي الجورجية، الذي أجري في ٩ نيسان/أبريل. إن هذه الأعمال غير المشروعة تنتهك سيادة

جورجيا وسلامتها الإقليمية وتقوض إلى حد كبير الجهود الجارية لإيجاد حل سلمي للنزاع.

وختاما، يسرنا أن نرى تزايد الوعي لدى المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى معالجة التشرد الداخلي، بما في ذلك المسائل الإنسانية الملحة التي يواجهها المشردون قسرا واللاجئون من منطقتي أبخازيا وتسخنفالي الجورجيتين. ونرحب، في هذا السياق، باعتماد القرار المتعلق بالتعاون مع جورجيا في الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. ولا تزال الحاجة إلى إيجاد حلول متسقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في هاتين المنطقتين قائمة. ونظرا للحقائق السلبية على الأرض والحاجة إلى استمرار مشاركة الأمم المتحدة، كما حدث في السنوات السابقة، فإننا سنصوت لصالح مشروع القرار وندعو الآخرين إلى تأييده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/71/L.71.

وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت، أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة باوتشر (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): يسعد كندا أن تؤيد مرة أخرى مشروع القرار بشأن حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا (A/71/L.71).

إن مشروع قرار اليوم الهام يهدف إلى تذكير المجتمع الدولي بالمسألة الملحة للتشرد الطويل الأمد. في جورجيا، لا يزال مئات الآلاف من الناس في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية مشردين بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم. وهم يعانون عاماً بعد عام من مشقة التشرد، في انتظار اليوم الذي سيتمكنون فيه أخيراً من العودة إلى ديارهم.

يبعث تأييد كندا لمشروع القرار برسالة واضحة: إننا نقف متضامنين مع ملايين المشردين داخلياً واللاجئين في جميع أنحاء العالم. وندعو المجتمع الدولي لضمان أن يتمكّن أولئك الذين شُردوا قسراً من ممارسة حقوقهم الأساسية، وتعزيز الجهود الرامية إلى إقامة سلام دائم من أجل تيسير العودة الطوعية والآمنة ودون عوائق لجميع المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم.

(تكلم بالفرنسية)

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي كسبيل للمضي قدماً بشأن كفالة أن يفي المجتمع الدولي بمسؤوليته عن حماية المشردين المستضعفين. وستواصل كندا، دون تحفظ، دعم سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ونشعر بالتشجيع من الجهود المتواصلة التي تبذلها جورجيا لتعزيز إمكانية الوصول الفوري والكامل والمستمر ودون عائق للمساعدة الإنسانية إلى المشردين داخلياً واللاجئين في جميع المناطق المتضررة من النزاع في جورجيا.

وتدعو كندا جميع الدول الأعضاء للانضمام إلى الجهود المستمرة الرامية إلى تخفيف معاناة جميع الأشخاص المتضررين من النزاعات في جميع أنحاء العالم، وتوحيد الصف من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى إحلال سلام دائم. وسيقربنا دعم مشروع القرار خطوة من تحقيق هذا الهدف.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): للمرة العاشرة، قدم الوفد الجورجي مشروع قرار بشأن المشكلة المتعلقة بحالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا (A/71/L.71) لتنظر فيه الجمعية العامة. وعلى الرغم من الحملة النشطة لأصحاب مشروع القرار لتعزيز نهجهم إزاء هذا الموضوع خلال كل هذه السنوات، لم تحظَ المشاريع المقترحة قط بتأييد من أغلبية الدول الأعضاء. ويمكن تفهم ذلك تماماً.

من الواضح لنا أن مناقشتها واعتمادها لن يساعد أولئك الذين فقدوا منازلهم ومصادر رزقهم وأُجبروا على ترك أماكن إقامتهم الدائمة نتيجة الاشتباكات المسلحة. وهذا يبين بوضوح أن الغرض من مشروع القرار سياسي بحت. وليس وراء إجراءاتهم هذه قلق حقيقي على شعب جورجيا، بل محاولة تكهن بشأن مصير هؤلاء من ضحايا السياسة العدوانية للسلطات الجورجية، التي تُوجت بشن هجوم مسلح على منطقة تسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وقد عملت تبليسي في الواقع، بإجراءاتها المتهورة، على تنفير شعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، اللذين أعلنا الاستقلال. وفي الترويج لمشروع القرار وإعلان توجهاته الإنسانية، يسعى واضعوه في الواقع إلى تحدي تلك الحقائق. وهم بتجاهلهم للاحتياجات الحقيقية للناس الذين هم في حالة من التشريد القسري، يواصلون السير على نفس الخط، الأمر الذي يؤدي، من الناحية العملية، إلى استحالة إجراء مناقشة موضوعية بشأن المسألة من جانب الأطراف في إطار مناقشات جنيف. ولا يقل عن ذلك خطورة أنه يلحق ضررا بالغا بالعمل في إطار هذا الشكل ككل. فهذا يقوض مفهوم المفاوضات الجارية، التي يمكن أن تحقق نتائج شريطة أن تتوفر الإرادة الطيبة والاهتمام لدى المشاركين.

ومرة أخرى لم تعط الأفضلية للحوار الموضوعي مع سوخومي وتسخينفالي، بل يجري قذف الاتهامات ضدهما في المنتديات التي لا تمثيل لهما فيها، وعليه لا يمكنهما عرض وجهتي نظرهما بشأن ما يحدث. ولا يمكنهما، على سبيل المثال، الرد على ادعاءات القيود المفروضة على حرية التنقل أو تبادل المعلومات بشكل مباشر مع الوفود حول حقيقة أن الآلاف من الناس يعبرون حدود أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية مع جورجيا كل يوم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكنهما الحديث عن الخطوات التي اتخذتاها لتحسين آلية الحركة عبر الحدود وتطوير الهياكل الأساسية الخاصة بها. كما لا يمكنهما الحديث عن التدابير التي اتخذتاها لتبسيط إدارة الحدود للسكان المحليين.

وفي ظل هذه الظروف، قمنا مرة أخرى بتعميم وثائق للجمعية العامة ذات صلة بالمعلومات التي أعدتها السلطات المناظرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ونأمل أن تأخذها الوفود بعين الاعتبار حينما تحدد موقفها إزاء مشروع القرار قيد النظر.

ولا نزال مقتنعين بأن استخدام المسألة لأغراض سياسية، مع تجاوز مناقشات جنيف، أمر محفوف بتعقيدات الحالة في المنطقة، وتأخير حل المسائل الإنسانية العديدة وتقويض عملية بناء الثقة بين الموجودين في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا، وهو أمر ضروري لا محالة إذا كنا نريد حقاً تحسين حالة المشردين.

وفي ضوء ما تقدم، يطلب وفد الاتحاد الروسي إجراء تصويت على مشروع القرار A/71/L.71. وسوف تُصوت روسيا ضد الوثيقة. وندعو الوفود الأخرى إلى عدم تأييد مشروع القرار.

السيد شيرمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة مشروع القرار الهام عن حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا (A/71/L.71).

يسعى مشروع القرار إلى إعادة تأكيد الحق غير القابل للتصرف للمشردين واللاجئين في العودة إلى ديارهم بشكل آمن وكريم، بغض النظر عن أصلهم العرقي. إنها مسألة إنسانية وتتعلق بحقوق الإنسان وينبغي عدم ربطها بالعمليات السياسية الأوسع نطاقاً. هناك أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً المسجلين في جورجيا. ويعيش الكثير منهم في ظروف صعبة وهشة. ومن المهم للجمعية العامة أن تبعث برسالة مفادها أنها لم تنسَ هؤلاء الناس وأنها تستمر في مواصلة الدعوة إلى عودتهم إلى ديارهم. ومن الأهمية بمكان القيام بذلك مع كل عام يمر.

وترحب المملكة المتحدة بعمل حكومة جورجيا لتحسين حالة المشردين داخلياً، وترحب بالتقارير المنتظمة التي توثق حالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من قبل كل

من حكومة جورجيا وأمناء المظالم الجورجيين. ومن المهم تنفيذ التشريعات الوطنية والدولية تنفيذاً فعالاً لمد يد العون للجهود الرامية إلى مساعدة وحماية أرواح المشردين داخلياً.

وما زلنا نشعر بقلق عميق من الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان الأوسع نطاقاً في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ولا سيما مع سيطرة روسيا الفعلية على ٢٠ في المائة من الإقليم الخاضع لسيادة جورجيا. لقد كان للتطورات الأخيرة، بما في ذلك تقليص نقاط العبور على الحدود الإدارية لأبخازيا من ستة إلى اثنتين فقط، أثر ضار على سبل عيش المدنيين وحرية تنقلهم وفرصهم التعليمية.

إن استيعاب قوات أوسيتيا الجنوبية في الجيش الروسي، والاستفتاء في جنوب أوسيتيا بشأن تغيير اسم المنطقة، وما يسمى بالانتخابات الرئاسية في أوسيتيا الجنوبية وما يسمى بالانتخابات البرلمانية في أبخازيا تشكل نكسات خطيرة للجهود الرامية إلى إحراز التقدم. وندعو الاتحاد الروسي إلى منح الوصول الفوري وغير المقيد إلى منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

وأخيراً، نأمل أن تستخدم جميع الأطراف مناقشات جنيف بوصفها منتدى لمناقشة المسائل الإنسانية وتحقيق تقدم بشأنها. ويسرّ المملكة المتحدة أن تؤيّد مشروع القرار الهام. وسوف نصوت مؤيدين ونحث جميع الدول الأعضاء الأخرى على إعطاء مشروع القرار التأييد الذي يستحقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.71، المعنون ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بلجيكا، بليز، بلغاريا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن

المعارضون:

أرمينيا، بيلاروس، بوروندي، كوبا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ناورو، نيكاراغوا، الفلبين، الاتحاد الروسي، جنوب السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، قبرص، الكونغو، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غينيا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية،

العراق، الأردن، قيرغيزستان، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، مالي، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، قطر، جمهورية كوريا، السنغال، صربيا، سنغافورة، سري لانكا، سورينام، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا

اعتُمد مشروع القرار بأغلبية ٨٠ صوتاً مؤيداً مقابل ١٤ صوتاً معارضاً، وامتناع ٦١ عضواً عن التصويت (القرار ٧١/٢٩٠).

[بعد ذلك، أبلغ وفدا السودان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت معارضين؛ وأبلغت وفود كل من أوزبكستان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكازاخستان الأمانة العامة بأنها كانت تنوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة لتعليل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): كما حدث في السنوات السابقة، امتنعت شيلي عن التصويت على النص المعتمد اليوم لأنها ترى أنه قد يحكم مسبقا أو يؤثر على النظر في المسائل التي ينبغي تسويتها عن طريق المفاوضات ذات الصلة في جنيف. وتؤيد شيلي السعي إلى حل سلمي قائم على توافق الآراء يتم التوصل إليه إما عن طريق المحادثات في جنيف أو منتدى آخر يضمن أن العملية ستكون محايدة، وبخاصة للحيلولة دون تسييس الحالات الإنسانية البحتة أو إضفاء طابع متعدد الأطراف على مسائل تخضع للوساطة. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف على مضاعفة جهودها في البحث عن حل للنزاع.

تولت الرئاسة السيدة يونغ (بليز)، نائبة الرئيس.

السيد ماير نابولياو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): ما فتئت البرازيل تمتنع عن التصويت على مشروع القرار بشأن المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، لأننا نعتقد أن النص قد يحكم مسبقا أو يؤثر في النظر في مسائل حساسة ينبغي حلها عن طريق المفاوضات ذات الصلة في جنيف. ونحث جميع الأطراف على إيجاد حلول دائمة لحالة المشردين داخلياً واللاجئين، وتهيئة الظروف السياسية المواتية لعودتهم وتبديد المخاوف من استئناف النزاع.

تعترف البرازيل بالسلامة الإقليمية لجورجيا، وتتوقع أن يتم حل النزاع بين جورجيا والاتحاد الروسي بالوسائل السلمية وعبر الحوار في الأجل القريب. ونحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة التعاون واعتماد تدابير بناء الثقة، بما في ذلك في إطار عملية جنيف.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت.

وطلب ممثل جورجيا أخذ الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع الوفود التي عملت بضمير وعلى أساس المبادئ التي تمثلها الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.